السياسات البيئية

تقديم:

ان مشكلة البيئة ليست مشكلة تقنية متعلقة بأمن المصانع ولكن ترتبط كذلك بنمط حياتنا وسلوكنا، فليست الشركات وحدها من تسبب التلوث بل حتى استهلاك السلع التي تنتجها تلك الشركات. فالتلوث مثلا سواء نجم عن النشاط الصناعي أو السلوكات البشرية ليس ضرورة حتمية، حيث يمكن تنظيمه عن طريق تحفيز الإنتاج والاستهلاك النظيفين.

أولا: السياسات البيئية الدولية

ان الحاجة الى العمل المنسق دوليا بشأن المشكلات البيئية هي أكثر تأثيرا من العمل المحلي. فبالنسبة للأمطار الحمضية بأوربا في اسكندنافيا معظم الحمض الذي يلوث مياه الامطار (انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت) يأتيها من خارج البلاد فحتى اذا خفضت هذه الدول انبعاثاتها من الحمض فسيقل ترسب الكبريت في الامطار الحمضية بنسبة 22 في المئة فحسب.

وبالرغم من أهمية العمل المنسق الا أنه يطرح إشكالية لاعدالة توزيع المنافع المترتبة عنه العمل المنسق، اذ في اطاره قد تضطر بريطانيا الى تخفيض الانبعاثات بنسبة أكبر من دول أخرى لما سيعود عليها من منافع لأنها هي المتسب الأكبر في الأمطار الحمضية بفعل الرياح السائدة (القادمة من الجنوب الغربي)

وهكذا يصعب التوصل الى اتفاقات في ظل عدم تساوي توزيع تأثيرات التلوث ومنافع الخفض الانبعاثات، حيث يضطر ضحايا التلوث الى تمويل جزء من تكاليف الخفض العائدة الى مسببي التلوث. ويزداد الأمر صعوبة في ظل غياب هيئة دولية قادرة على حمل الدول لاتخاذ تدابير تنفيذ جميع الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمشكلات البيئية الدولية طوعا خاصة أن اشكال الاتفاقات التفاوضية تجعل لكل دولة ذات سيادة الحق في القبول أو الرفض.

ثانيا: السياسات البيئية المحلية

وتتمثل في نهج الاقتصاد البيئي على مستوى المنشأة وإصدار التشريعات البيئية على مستوى المجتمع أو الدولة ككل، حيث أن أهداف المستوى الأول هو الالتزام بما يحدده الثاني وأهداف المستوى الثاني هي الالزام بالحفاظ على بيئة سليمة للإنسان. أو بتعبير اخر فالإلتزاميعني الوفاء بالمتطلبات البيئية. والالزام يقوم على فرض الالتزام بالمسؤولية البيئية.

1- استخدام اليات السوق في السياسة البيئية: وذلك من خلال اعتماد الإجراءات

التالية:

- تسعير التلوث: بالزام الشركات بشراء رخص اطلاق الانبعاثات
- تداول حقوق إطلاق الانبعاثات: بحيث يرخص للشركات التي لا تستوفي كامل

حصتها من حجم الانبعاثات المسموح بها بأن تبيع الباقي عن حصتها الى شركة أخرى، مما يشجع على الاستثمار في تخفيض الانبعاثات.

- خفض الأسعار حتى يشجع على تعديل السلوكات الإنتاجية أو الاستهلاكية.

2- طريقة القيادة والتحكم: وتقوم علىتنمية الرقابة الذاتية لدى المؤسسات المنتجة وضمان تحقيقها بنزاهة وشفافية، وذلك من خلال:

- تحليل التكاليف الاقتصادية والمنافع البيئية: أي مقايضة البيئة النظيفة بالتكاليف

الاقتصادية العالية، وهي المقايضة المقتصدة بين تكاليف الخفض والضرر البيئي بهدف استحضار المنفعة البيئية. غير أن الشركات لا تريد تحمل تكاليف الخفض بدعوى استفادة الاخرين أكثر مما تستفيد هي.

- دفع الضرائب مقابل كل طن من الانبعاثات، غير أن الضرائب المدفوعة المتعلقة بالبيئة ينبغي أن لاتقوم على الانبعاثات المقاسة ولكن على مبيعات السلع المرتبطة بالانبعاثات أو التلوث.

- تشجيع الإنتاج النظيف: بخفض استهلاك الموارد البيئية، وتجنب استخدام المواد الخطرة الضارة، والحد من الانبعاثات والتصرفات والمخلفات اثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات. وبذلك تركز هذه الاستراتيجية على امتداد حياة المنتج بداية من استخراج المواد الخام اللازمة لانتاجه حتى التخلص منه.مثلا في مرحلة الإنتاج يمكن تركيب أجهزة تنقية الانبعاثات، كما يمكن تدوير المخلفات من الحصول على وقود من القمامة تعادل قيمته الحرارية نصف قيمة الفحم.

3- الإجراءات التنظيمية: وتعتمدها الحكومات في اطار ضبط علاقة المجتمع مع

البيئة (منتجين ومستهلكين)، وذلك من خلال:

- سن التشريعات البيئية، وصياغة لوائح تنفيذها، وتحديد أدوات الرقابة على التنفيذ، وإجراءات التعامل مع التجاوزات في التنفيذ (التنبيه الى وقوع التجاوز وإعطاء مهلة لتصحيحه)، وتطبيق العقوبات والجزاءات الواردة في التشريعات اذا ما استمرت المخالفات (عقوبات إدارية) او في حالة ارتكاب الجرائم البيئية (عقوبات قضائية)

- الضبط الإداري البيئي: أي الاشتراطات التي يجب توافرها قبل إجازة نشاط ما (نظام التراخيص) وتقييم الاثار البيئية للأنشطة قبل السماح بها (التخطيط البيئي: ادماج البعد البيئي في تخطيط المشاريع قصد توقع المخاطر والمشكلات البيئية) ثم مراقبة ما يصدر عنها منذ بدء عملها.

- مراعاة الامن البيئي في التخطيط المحلي والإقليمي بحيث تحاط المصانع عالية

الخطورة بمناطق امان كافية ذات أنشطة اقتصادية اجتماعية محدودة بحيث يسهل اخلاؤها عند الضرورة.

- النظام الجبائي البيئي: ويشمل على الخصوص ضرائب التلوث بناء على مبدأ

"الملوث الدافع"، وهو نظام ليس فقط ردعي ولكن يقوم على الحوافز الجبائية لتشجيع الاستجابة التلقائية. فمثلا سنة 2002 فرضت ايرلندا ضريبة على الحقائب البلاستيكية التي كانت توفرها المحلات التجارية لزبنائها بالمجانفكانت النتيجة إيجابية بحيث انخفض استعمالها بنسبة 90 في المئة.

- اهتمام المصارف ومصادر التمويل بالجوانب البيئية في قرارات تمويل المشروعات.
- تقديم الدعم التقني والمالي للمؤسسات المنتجة
- تشجيع السلوك الاستهلاكي النظيف